الدرس الثامن

2- أنظمة التعددية الحزبية.

- **تعريف النظام متعدد الأحزاب**: هو نظام يضم عدة أحزاب سياسية لديها القدرة على السيطرة على الحكومة على كل حدة أو ضمن تحالف، وخلافاً لنظام الحزب الواحد يشجع دستور الدولة والقوانين العامة تشكيل الأحزاب السياسية والمنافسة بينها للوصول إلى السلطة، ويتطلب نظام الفوز للأكثر أصواتًا مجالات دعم كثيفة للتمثيل الكبير في الهيئة التشريعية في حين أن التمثيل النسبي يعكس على نحو أفضل نطاق آراء السكان.

تسود النظم الحزبية في دول الديمقراطية التقليدية قاعدة أساسية وهي قاعدة تعدد الأحزاب السياسية بما يعني وجود أكثر من حزبين سياسيين في كل دولة من هذه الدول. ورغم ذلك يمكن التمييز بين عدة نظم حزبية مختلفة تتميز بها كل دولة من هذه الدول، وتتمثل الاختلافات بين هذه النظم الحزبية في الديمقراطية في عدة أمور وهي:

- عدد الأحزاب داخل كل دولة من هذه الدول.
- حجم كل حزب بالنسبة لغيرة من الأحزاب.
- طريقة تعاون الأحزاب مع بعضها البعض.
- الاستراتيجية الخاصة بكل حزب.

ويترتب على هذه الاختلافات في العلاقات بين الأحزاب من دولة لأخرى من دول الديمقراطية التقليدية اختلاف نظام الحزب فيما بينهم، فقد يكون النظام الحزبي قائماً على نظام تعدد الأحزاب أو قائماً على نظام الحزبين السياسيين أو على نظام الحزب المسيطر وتوصف هذه النظم الحزبية بالنظم التنافسية، وتميل الدول في عصرنا الراهن إلى تبني نظام تعدد الأحزاب إذ أن تعدد الموضوعات التي يمكن أن يثار الخلاف حولها في ظل جماعة ما يترك في الساحة السياسية العديد من الأحزاب المتصارعة.

وفي سبيل تحديد صور نظام تعدد الأحزاب، يبرز اتجاهان رئيسيان في هذا المجال:

- **الاتجاه الأول:** ويذهب إلى تقسيم نظام تعدد الأحزاب تقسيماً أولياً، اعتماداً على عدد الأحزاب المتنافسة علي الساحة السياسية بحيث يمكن القول إن هناك نظام الأحزاب الثلاثة أو الأحزاب الأربعة أو الأحزاب المتعددة إذا تجاوز عددها أربعة أحزاب، ويعترف أصحاب هذا الاتجاه بقصوره عن إعطاء صورة حقيقية عن تعدد الأحزاب ومن ثم فهم يرون أنه ينبغي عند تحليل أنظمة تعدد الأحزاب الامتناع عن المبالغة بعامل التعدد، حيث تتضمن أنظمة تعدد الأحزاب في الغالب عدداً من الأحزاب الصغيرة، والتي لا تؤثر –عادة- إلاّ بدرجة طفيفة في نتيجة الانتخابات

لذلك فقد يصل عدد الأحزاب إلى ستة أحزاب أو أكثر، ولكن في نظر أصحاب هذا الرأي ينبغي تخفيض هذا المجموع سياسياً إلى رقم واقعي ومن ثم ينتهي أصحاب هذا الاتجاه إلى القول بان الغالب في الأمر أن يقوم نظام تعدد الأحزاب علي ثلاثة أو أربعة أحزاب تدور المنافسة فيما بينهم، وتتوقف نتيجة المعركة السياسية علي العلاقات فيما بين هذه الأحزاب.

- **الاتجاه الثاني:** ويذهب أصحابه إلى تقسيم نظام تعدد الأحزاب اعتماداً على مدى وجود تحالفات ثابتة ومتجانسة بين الأحزاب تخلق تكتلات أو تجمعات تضم عدد من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية. وعلي ذلك فإنه إذا كان هناك محاولة لوجود تحالف ثابت ومتجانس بين أحزاب النظام، كان هذا نظام تعدد الأحزاب المعتدل، أما إذا لم يكن هناك أي محاولة لوجود تحالفات ثابتة ومتجانسة بين أحزاب النظام كان هذا نظام تعدد الأحزاب التام أو المطلق.

- نظام تعدد الأحزاب المعتدل:

يقصد بنظام تعدد الأحزاب المعتدل وجود تحالف ثابت ومتجانس بين الأحزاب يؤدي إلى تكوين جبهتين كبيرتين، بحيث تضم كل جبهة عدداً من الأحزاب المتقاربة في الاتجاهات السياسية، وفي هذه الحالة يتكون ائتلاف من كبيران يعملان معاً أثناء فترة الانتخابات وداخل البرلمان بعد تكوينه، مما يخلق نظاماً يقترب كثيراً من نظام الحزبين السياسيين، ويجعل من نظام تعدد الأحزاب المعتدل مرحلة وسطية بين نظام تعدد الأحزاب التام ونظام الحزبين السياسيين، و يعتمد نظام تعدد الأحزاب المعتدل في الأنظمة السياسية المعاصرة علي آمرين:

- درجة صلابة التحالف وعلي كيفية تحقيق الائتلاف، أي طبيعة الأحزاب الداخلة في التحالف وما إذا كانت أحزاباً مرنة تترك لأعضائها حرية التصويت، فطريقة ودرجة تنظيم الأحزاب الداخلة في التحالف تؤثر علي نظام تعدد الأحزاب.

- النظام الانتخابي حيث يؤدي نظام الاقتراع بالأغلبية علي دورين إلى قيام نظام تعدد الأحزاب المعتدل.

و يحقق تعدد الأحزاب المعتدل ميزتين أساسيتين:

- أنه يسهل علي الناخب عملية اختيار الحكام حيث تتقدم الجبهتين ببرنامجين له يسهل الاختيار بينهما.

- أنه يحقق الاستقرار الوزاري أو الحكومي، حيث تقوم كل جبهة مكونة من عدد من الأحزاب بالعمل معاً كوحدة واحدة داخل البرلمان، مما يؤدي إلى إدخال عنصر جوهري علي نظام تعدد الأحزاب إلى حد يجعله شبيهاً بنظام الحزبين السياسيين.

ويتميز نظام تعدد الأحزاب بطابعين:

- تخلق لنوعين من المعارضة داخل النظام السياسي، معارضة داخلية تمارس بواسطة أحزاب الأغلبية التي تحكم، ومعارضة خارجية تؤلف من أحزاب المعارضة التي توجد خارج الحكم.

- ميل الأحزاب –في ظل هذا النظام- لان تصبح أحزاباً جامدة، بمعني خضوع النائب لحزبه وتبعيته له تبعية كاملة، وليس لاقتناعه الشخصي، مما يؤدي إلى نقل البرلمان إلى اللجان العليا للأحزاب، وهي هيئات غير مسئولة، ويتم عملها بطريقة سرية لا يطلع عليها الجمهور، ولا يقتصر علي هذا الخضوع علي النواب بل يمتد إلى الوزراء أنفسهم، فإذا ما وليا أحدهم الحكم التزم بتنفيذ إرادة حزبه وسارع إلى شغل المناصب الرئيسية في وزاراته من أنصار هذا الحزب، مما يؤدي إلى تنازع الأحزاب علي الوزارات الرئيسية، مما ينجم عنة –في أحيان كثيرة- تعطيل تشكيل الوزارات لفترات طويلة، مما يترك أسوا الآثار في نظم الحكم المختلفة.

أشكال نظم التعددية الحزبية: تأخذ نظم التعددية الحزبية ثلاثة أشكال أساسية هي:

- نظام الثنائية الحزبية:

يقصد بنظام الثنائية الحزبية أو الحزبين الكبيرين ذلك النظام الذي يوجد فيه حزبين كبيرين يحوز أحدهما الأغلبية المطلقة في البرلمان، بحيث يمكنه أن يؤلف حكومة بمفردة، دون أن يحتاج إلى تكوين ائتلاف مع حزب أخر، ولا ينفي نظام الحزبين السياسيين وجود حزب ثالث أو أكثر، ولكن المهم أن وجود مثل هذه الأحزاب لا يؤثر في حيازة أحد الحزبين الكبيرين للأغلبية المطلقة في البرلمان.

غير أن بعض الفقه يضيف شرطين آخرين للقول بوجود نظام الحزبين السياسيين رغم وجود حزب ثالث أو اكثر.

- ألا تكون هناك فرصة لحزب ثالث لتولي الحكم.

- أن يتناوب هذين الحزبين على الحكم خلال سنوات طويلة، وذلك بالطبع إلى جانب الشرط الأساسي وهو أن يتمكن أحد الحزبين من الفوز بالأغلبية اللازمة لتولي الحكم والبقاء فيه دون مساعدة حزب ثالث.

ولا يعني نظام الحزبين السياسيين بالضرورة وجود ائتلاف بين الحزبين في المبادئ أو البرامج أو الدين أو القومية أو في الطبقة، وأن كان ذلك لا يمنع من ظهور بعض هذه الاختلافات من وقت لآخر، وذلك خلافاً لما يراه البعض من ضرورة أن يمثل كل الحزبين اتجاهاً مختلفاً كان يكون أحدهما يسارياً والاخر يمينيا، ويستهدف أصحاب الرأي الأول بنظام الحزبين السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكي، حيث لا يوجد اختلاف كبير بين مبادئ وبرامج كل من الحزبين

الرئيسيين الديمقراطي والجمهوري، وقد اعترف بهذا الوضع أصحاب الرأي الثاني والذين يشترطون وجود معيار واضح من المبادئ للتفرقة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

ويعبر نظام الحزبين السياسيين عن حاجة الشعب إلى الدول الديمقراطية إلى بسط رقابته علي الأجهزة الحكومية من جهة، وعن حاجته إلى إيجاد معارضة منظمة من جهة أخرى.و يعد نظام الحزبين السياسيين في نظر بعض الفقه المعاصر نظاماً طبيعياً بمعني أن الاختيارات السياسية تكون دائماً بين سياستين، فكل سياسة تحتم الاختيار بين حلين، حيث تضم الحلول الوسطي إلى أحد الحلين ، فالوسطية لا توجد في السياسة، فربما يكون هناك حزب وسط، ولكن ليس هناك اتجاه وسط أو فكر وسط. فالصراع بين أنصار الاستقرار وأنصار الحركة.و الصراع بين الميول يكون صراعاً بين ذوي الميول المحافظة وأنصار الغير الجذري، ومثال الصراع بين الطبقات الصراع بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا. وهكذا يبدو مبدأ الثنائية – متفقاً مع طبائع الأمور.

وبصرف النظر عن طبيعة نظام الحزبين السياسيين وهل هو نظام طبيعي أم لا فإنه يتعين القول إنه نظام مفيد بما يحققه من مزايا تساعد في حسن سير النظام السياسي، ويمكن تلخيص هذه المزايا في عدة أمور وهي:

- تسهيل عملية تجميع المصالح وتقليل المطالب، حيث يمنع نظام الحزبين السياسيين الوساطة في حسم المسائل الأساسية، فيقوم الناخب بدور مباشر في العملية السياسية خلافاً لدورة في ظل نظام تعدد الأحزاب.

- يختار الناخب النواب والحكومة مباشرة باعتبار أن رئيس الحكومة سيكون بالضرورة زعيم الحزب المنتصر في العملية الانتخابية، وهكذا تتحدد الحكومة عبر صناديق الاقتراع دون الحاجة إلى ائتلاف أو تحالف بين الأحزاب المختلفة.

- يحقق نظام الحزبين السياسيين الاستقرار الوزاري طالما أن الحزب الذي يتولى زمام السلطة يحظى بالأغلبية المطلقة لمجموع المقاعد في البرلمان.

- **نظام الحزب المسيطر:** يقوم نظام الحزب المسيطر في ظل نظام تعدد الأحزاب، غير أن أحد هذه الأحزاب وهو الحزب المسيطر الذي يستأثر بالسلطة نظراً لقوته وحصوله على أغلبية بفارق كبير عن بقية الأحزاب السياسية التي لا تستطيع منافسته وبالتالي إبعاده عن السلطة وذلك في عهدات انتخابية متتالية، ومن هنا يمكن القول بأنه يلزم وصف نظام الحزب المسيطر وجود خاصيتين أساسيتين هما:

- أن يتفوق هذا الحزب على جميع الأحزاب المنافسة تفوقاً واضحاً خلال فترة طويلة نسبياً.

- أن يجسد هذا الحزب آمال الأمة وأفكارها بحيث تجد الأمة نفسها في برنامج الحزب وطريقة عمله.

- **نظام التعددية الحزبية الكاملة:** حيث يوجد في الدولة ثلاثة أحزاب سياسية أو أكثر تتنافس فيما بينها للوصول إلى السلطة السياسيّة، وقد يحصل كل منها على عدد معيّن من المقاعد في السّلطة التشريعيّة، لكن من الصّعب لأي منها أن يقوم بمفرده بالحصول على الأغلبيّة اللازمة لتشكيلِ السّلطة التنفيذيّة (الحكومة أَو الوزارة)، وهذا ما يدفعها لتشكيل ائتلافات حكومية بين أكثر من حزب منها لتشكيل السّلطة التنفيذيّة، ومن الأمثلة على هذا النظم السياسية في كل من العراق، ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا وغيرها من الدول، والملاحظ أن زيادة عدد الأحزاب السياسية بسبب انقسام الاحزاب السياسية القائمة أكثر حدوثا من نشأة الأحزاب السياسية الجديدة وذلك لأسباب كثيرة منها ضعف الانضباط واعتماد اللامركزية الإدارية في كثير من الأحزاب السياسية، وعلى كل حال فإن أسباب ظهور نظام الأحزاب هي الاختلافات الثقافية والدينية والسياسية والاقتصادية، وقد أظهرت الدراسات السياسية تأثير طريقة الانتخاب المتبعة في الدولة على زيادة عدد الأحزاب السياسية، من حيث أن كلا من الانتخاب بالتمثيل النسبي والانتخاب غير المباشر يساعد على قيام نظام تعدد الأحزاب لأنهما يشجعان الأحزاب السياسية حتى الصغيرة منها على الظهور ودخول الانتخابات.

قائمة المراجع:

- محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**، القاهرة: المكتب المصري الحديث، 1986.
- عبدالحميد متولي وآخرون، **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الإسكندرية: منشاة المعارف، د ت.
- عبد الغني بسيوني، **النظم السياسية: أسس التنظيم السياسي الدولة والحكومة الحقوق الحريات**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1985.
- محمد كامل ليلة، **النظم السياسية: الدولة والحكومة**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1971.
- عبد الغفار رشاد، **قضايا في السياسة المقارنة**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1993.
- كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987.